



بيان أولي صادر عن بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي للانتخابات التشريعية الجزائرية ليوم

10 مايو 2012

استجابة للدعوة الموجهة من الحكومة الجزائرية وبناء على توصيات بعثة التقويم الانتخابي التي توجهت إلى الجزائر من 13 إلى 18 فبراير 2012، تفضل صاحب السعادة الدكتور جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، بإيفاد بعثة مراقبة انتخابية في إطار الانتخابات التشريعية والمزمع إجراؤها في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يوم 10 مايو 2012.

وفي هذا الإطار عهدت مهمة الإشراف على بعثة مراقبي الاتحاد الإفريقي إلى صاحب السعادة السيد جواكيم ألبارتو شيسانو الرئيس الأسبق لجمهورية الموزمبيق.

تتشكل البعثة من برلمانيين تابعين للبرلمان الإفريقي وللبرلمانات الوطنية ومن سفراء معتمدين لدى الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا ومن مسؤولين عن مؤسسات انتخابية وطنية ومن ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وتتكون هذه البعثة من مندوبين يمثلون واحد وأربعين دولة وهي الآتية: جنوب أفريقيا، البنين، بوركينا فاسو، البورندي، بوتسوانا، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، مصر،

إثيوبيا، غانا، جمهورية غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، الغابون، جزيرة موريس، كينيا وليبيريا، مالاوي، مالي، موريتانيا، موزنبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، الصومال، السودان، سوازيلاند، أتشاد، الطوغو، تونس، زامبيا و زيمبابوي.

وقد استفادت البعثة من الدعم التقني لفريق مكون من موظفي مفوضية الاتحاد الإفريقي وبرلمان عموم أفريقيا ومن المعهد الانتخابي من أجل ديمقراطية مستديمة في أفريقيا (م.إ.د.م.إ.).

1. استقبالات و لقاءات

وصلت بعثة مراقبي الاتحاد الإفريقي يوم الفاتح من شهر مايو وستواصل مهمتها إلى غاية يوم 16 من نفس الشهر. معتمدين

عملا بالمبادئ المعتمدة لدى الإتحاد الإفريقي في مجال مراقبة ومتابعة الانتخابات، اتصلت البعثة مع السلطات السياسية والفاعلين في المجال الانتخابي ومع الأحزاب السياسية و مع ممثلي المنظمات الدولية وسفراء الدول الأفريقية المعتمدين في الجزائر بالإضافة بعثات المراقبة الدولية الأخرى. وستواصل البعثة اتصالاتها مع بقية الفاعلين ومع القوى الحية للأمة الجزائرية قصد الحصول على تصوراتها للمسار قيد الانجاز في البلاد.

ويمكن أن تستشف من هذه الاتصالات المعلومات التالية:

- يسجل الإطار القانوني الجديد حلقة حاسمة في مسار ديمقراطية المؤسسات في الجزائر و يعد تعبيراً عن إرادة ونظرة سياسية من شأنهما إضفاء المصدقية على المسار الانتخابي والتنافس السياسي التعددي.

- تعد الإصلاحات السياسية والقانونية الهامة التي قام بها الشعب والسلطة في الجزائر ثمرة تشاور واسع قامت به السلطات استجابة للتغيرات على صعيد الأفكار ومطالب الحرية والكرامة.
 - وهكذا، فإن القانون العضوي المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن النظام الانتخابي، والقانون العضوي حول البلدية، والقانون العضوي حول الأحزاب السياسية والقانون الخاص بالجمعيات والقانون المحدد للشروط الكفيلة بضمان حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة والقانون الخاص بعدم التوافق مع العهدة البرلمانية، تشكل، كلها، على وجه الخصوص، أعمدة المسار الديمقراطي الجزائري البحت والمدعو لأن يتعزز مستقبلا.
- ## II. الانتشار

تم نشر 75 فريقا غطت، تقريبا، مجموع الدوائر الانتخابية للبلاد. وقد استفاد مراقبو الاتحاد الإفريقي، قبل انتشارهم في مختلف الولايات من مجموعة من المعلومات حول السياق السياسي للبلاد والمبادئ المعتمدة في بعثات المراقبة.

III. منهجية المراقبة

استندت البعثة في تقييمها للانتخابات التشريعية ليوم 10 مايو 2012 وفقا للأحكام الوجيهة التي ينص عليها الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الانتخابات والحكمة الذي دخل حيز التنفيذ يوم 15 فبراير 2012 وإعلان منظمة الوحدة الإفريقية حول المبادئ المسيرة للانتخابات الديمقراطية في إفريقيا (XXXVIII) (AHG/Decl.1) الذي صادق عليه رؤساء الدول والحكومات شهر يوليو 2002 وتتوجهات الاتحاد

الإفريقي الخاصة ببعثات مراقبة الانتخابات ومتابعتها إلى جانب دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وقوانينها.

وقد ركزت البعثة عملها على انتظام وشفافية و عدالة وحسن سير الاقتراع، قصد تقويم:

- الشروط اللازمة لتنظيم اقتراع حر، شفاف وجامع؛
- تطابق الاقتراع مع الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم الانتخابات في الجزائر مع المعايير الدولية والإفريقية المعمول بها في مجال الانتخابات.

.IV. معايير البعثة

يتضمن هذا الإعلان النتائج الأولية للبعثة والتوصيات المتماشية معها. إلا أن تقريرا شاملا ومفصلا يتضمن تحليلا شاملا لملاحظات وتوصيات البعثة حول مجمل المسار الانتخابي سيعد ويقدم لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الذي سيوجه بدوره إلى السلطات الجزائرية لتستعمله للأغراض التي تريدها.

1. البطاقة الانتخابية

قامت السلطات الجزائرية تحضيراً للانتخابات بتسجيل مجموع الناخبين الجزائريين. وقد تمت هذه العملية، حسب رأي الأطراف المعنية وخاصة الأحزاب السياسية، بشكل جيد في مختلف مناطق البلاد. وقد ساهم، من ناحية أخرى، وجود سجلات الحالة المدنية من مهمة وضع القوائم الانتخابية وتحيينها. إلا أنه، وبالرغم من ذلك، فقد أعربت بعض الأحزاب السياسية عن تحفظاتها إزاء الأرقام الواردة في القائمة الانتخابية الجديدة.

2. الحملة الانتخابية

اتسمت الحملة الانتخابية، عموماً، بالهدوء، حيث لم يسجل أي حادث يستحق الذكر. لقد اثبت الجزائريون روحاً مدنية كبيرة عن طريق السماح لمختلف الحساسيات السياسية من التعبير عن آرائها. ولا بد من تشجيع مثل هذه الروح، وإن لاحظت البعثة نوعاً من الفتور الذي ميز السكان إزاء نشاطات الحملة.

3. المناخ السياسي العام

لا بد من التنويه بالسير السلمي للحملة الانتخابية، وهذا يشكل مؤشراً حقيقياً عن المناخ السياسي العام الذي ساد الجزائر قبل الانتخابات التشريعية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك، أعلاه، فقد قامت البلاد بإصلاحات معتبرة للاستجابة للتطورات السياسية الوطنية والإقليمية، ومن بين هذه الإصلاحات، الانفتاح في المجال السياسي والجمعي. وتلاحظ البعثة، مع ذلك، أن بعض الأحزاب السياسية قررت مقاطعة الانتخابات التشريعية ليوم 12 مايو 2012 لأسباب عديدة.

4. الأمن

لوحظ وجود قوى الأمن ولكن بشكل خفيف ومن غير ضغط، في كافة مراكز التصويت التي انتشر فيها أعضاء البعثة. وقد ساهم هذا التواجد في إقامة جو يتسم بالطمأنينة وبالهدوء قبل الانتخابات وبعدها.

5. فتح مكاتب التصويت

لاحظ أعضاء البعثة فتح مكاتب التصويت، عموماً، في آجالها عبر كافة مناطق الانتشار.

6. العتاد الانتخابي

تم توفير العتاد الانتخابي و في الوقت المناسب في مكاتب التصويت مثل التجهيزات الصغيرة وحجرات الخلوة وقوائم التوقيع وصناديق الانتخاب وأوراق الانتخاب بالعدد الكافي والمناسب لإجراء الانتخابات.

وقد لاحظت فرق البعثة أن حجرات الخلوة كانت مهياً أحسن تأهيل لتضمن سرية الاقتراع. وعلى العكس من ذلك، فقد لوحظ أن سبل المهملات الموضوعية في حجرات الخلوة بغرض وضع أوراق الانتخاب التي لم يستعملها المنتخبون كانت مفتوحة، الشيء الذي يمكن أن يبين النزعة الموجودة حجرة الخلوة. وهذا من شأنه التأثير على خيارات الناخبين المترددين.

7. إعداد مكاتب التصويت

لقد كانت المكاتب، بشكل عام، مهياً داخليا بطريقة جيدة تسمح من تنقل سهل للناخبين ولأعضاء مكاتب التصويت.

سمح تحديد السقف الأقصى للمسجلين في المكتب الانتخابي الذي اتخذ المشرفون على العملية الانتخابية من تحسين تنقل الناخبين في مكاتب التصويت.

إلا أن ملاحظينا، لاحظوا أن عددا من هذه المكاتب كان موجودا في عمارات من 3 أو 4 طوابق، الشيء الذي يمكن أن يشكل عائقا بالنسبة للناخبين من كبار السن و المرضى و المعاقين. إن فتح 'مكاتب للإعلام والتوجيه' داخل مراكز التصويت سمح من تسيير

سهل والاستجابة للشكاوى ومساعدة الأشخاص الذين هم بحاجة لذلك.

8. تواجد النساء

لاحظت فرق الاتحاد الإفريقي وفي العديد من التجمعات السكانية تواجدا هاما نسبيا للنساء في الفرق الانتخابية، سواء كأعضاء في مكاتب الانتخاب أو كممثلات لأحزاب سياسية، وهو شيء لا بد من التنويه به وتشجيعه ويمكن أن يؤثر في تشكيلة قوائم المرشحين في المستقبل.

9. نسبة المشاركة

كان مستوى المشاركة ضعيفا في نصف النهار حيث ناهز 15%. وقد تحسن هذا المعدل بشكل ملحوظ في نهاية العملية، إلا أنه بقي ضعيفا نسبيا، على المستوى الوطني، لأنه لم يتجاوز نسبة 50%.

10. أعوان الانتخابات

أدى أعوان الانتخابات مهامهم بحماس ومسؤولية خلال عملية الاقتراع. ولقد سمح فهم الإجراءات المرتبطة بعملية الانتخاب إلى جانب الروح الحميمية السائدة في مكاتب التصويت من عدم توقيف المسار الانتخابي أو عرقلته.

11. الملاحظون السياسيون

كان وجود الملاحظين التابعين للأحزاب السياسية ضعيفا في مكاتب التصويت. يعود هذا الوضع، سواء إلى صعوبة في التنظيم خاصة بالأحزاب السياسية أو المتطلبات القانونية القاضية بوجود ممثلي 05 أحزاب فقط في مكاتب التصويت يعينون بموجب عملية قرعة.

12. أوراق التصويت

لقد كانت قوائم المرشحين كثيرة في بعض الدوائر الانتخابية.

دفعت إرادة الإنصاف بين كافة القوائم إلى طبع كافة أوراق التصويت بنفس اللون (الأبيض). إلا أن عدم التمييز بين أوراق التصويت لم يسمح للأحزاب السياسية من إعطاء تعليمات تصويت وتحسيس مناضليها حول استعمال هذه الأوراق.

يمكن أن تحلمسألة تعدد أوراق التصويت عن طريق إدخال الورقة المشتركة التي من شأنها إبعاد مخاطر شراء الذمم وتردد الناخبين داخل حجرات الخلوة.

13. غلق مكاتب الانتخاب

تم غلق مكاتب الانتخاب بكل هدوء. إلا انه لا بد من تعزيز تكوين الأعوان المكلفين بالانتخابات خاصة في مجال تسيير عمليات الغلق.

14. مراقبة الانتخابات

لاحظت البعثة نقص الملاحظين المحليين وهو الشيء الذي كان من شأنه تعزيز مصداقية العملية الانتخابية.

7. التوصيات

على ضوء ما تقدم، توصي البعثة:

- القيام بحملات وطنية واسعة لتحسيس المنتخبين بمناسبة كل عملية انتخابية؛
- إحداث آلية حوار دائم بين الأحزاب السياسية.
- تعزيز المراقبة الوطنية.

VI. الخلاصة

على ضوء التواصل مع مختلف الأطراف المعنية بالمسار الانتخابي وبناء على المعطيات التي تحصل عليها الملاحظون في الميدان، تسجل بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الإفريقي وبكل ارتياح أن الانتخابات التشريعية ليوم 10 مايو 2012 قد تمت في كنف الهدوء و الطمأنينة.

وبناء على ذلك، فإن البعثة تعلن أن انتخابات 10 مايو 2012 شفافة، منتظمة وعادلة.

كما تحث البعثة الأطراف السياسية الجزائرية على احترام إرادة الشعب المعبر عنها من خلال النتائج التي ستنبثق عن صناديق التصويت وعلى احترام طرق الطعن الشرعية بالنسبة لأي شكوى أو اعتراض يمكن تقديمهما. كما تشجعهم على التعاون من أجل تعزيز الديمقراطية وإرساء دولة القانون والسلم والاستقرار.

وتنوه البعثة بالشعب الجزائري وبكل الفاعلين السياسيين عن النضج الذي أبدوه خلال المسار الانتخابي.

حرر بالجزائر، يوم 10 مايو 2012.